رسـالـةُ
تحـريرِ أدلَّـةِ
فروعِ الإسلامِ

تأليفُ

شهيدُ المُحدِّثينَ العلَّامةُ السَّيِّدُ الميرزا محمَّدُ بنُ عبدِ النَّبيِّ
النَّيشابوريُّ الخراسانيُّ الملقَّبُ بـ " جمالِ الدِّينِ"
المُستشهدُ ببلدةِ الكاظمَينِ سنة ١٢٣٢ هـ

تحقيقُ : أبو الحسنِ عليُّ بنُ جعفرِ بنِ مكيٍّ آل جسَّاسٍ

[معلوماتٌ عن الرِّسالةِ]

وأوردَها الطَّهرانِيُّ في الذَّريعةِ (١) نقلًا عن حفيدِهِ الميرزا محمَّـدُ تقيٌّ باسمِ " **أدلَّة الإسلامِ** " .

وورت ضمنَ مجلَّدٍ يضمُّ مجموعةٍ خطيَّةٍ من تصانيفهِ تقعُ في **٨٢** صفحةً وفقَ ترقيمِ المخطوطِ (٢) باسمِ "**رسالةِ الاعتقاد**" .

المصنِّفُ فيهِ بكمالِهَا في خامسِ مجلَّداتِ تسليةِ القلوبِ الحزينةِ (٣) ؛ ووسمَتْ فيهِ بـ" **رسالةٌ في أدلَّةِ فروعِ الإسلامِ وما اتَّفقت الإماميَّةُ عليهِ وما اختلفتْ** " ؛ وهوَ منتزعٌ من مقدَّمتِهَا ، . وهذِهِ النُّسخةُ إحدى النُّسختَينِ المعتمد عليهَا في التَّحقيقِ ؛ ورمزنَا لهَا بـ" **ت** " ، .

ووردت أيضاً ضمنَ نسخةٍ خطيَّةٍ في مجلَّدٍ يوجدُ في مزكزِ إحياءِ الميراثِ الإسلاميِّ منضمَّةٍ مع مؤلَّفاتٍ أخرى والنُّسخةُ تعودُ للمولى جلالِ الدِّينِ المُحدِّثِ وهيِ بخطِّ تلميذِهِ الشَّيخِ محمَّدِ إبراهيم الطَّبسيِّ الخراسانيِّ ؛ ورمزنَا لَهَا بـ" م " .

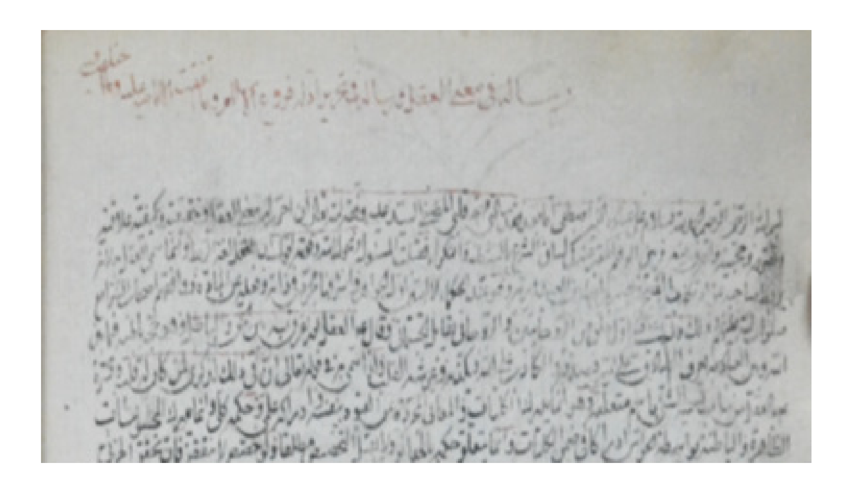
---

(١) الذَّريعةُ : ج١١ : ص٤٨ : رقم **٢٨٧** .

(٢) صورةُ مجلَّدٍ برقم **٥٣٦٣** أخذناها من السَّيِّدِ مرتضى جمالِ الدِّينِ : والرِّسالةُ :ص**٤٦ ـ ٤٩** .

(٣) تسليةُ القلوبِ الحزينةِ : ج**٥** : ص**٢٣٣** بحسبِ تسلسلِ المخطوطِ الَّذي قد تقدَّمَ ذكرُهُ .

[صور النسختَينِ الخطيَّتينِ]



صورةُ بدايةِ الرِّسالةِ كما في " ت "

صورةُ نهايةِ الرِّسالةِ كما في " ت "

صورةُ بدايةِ الرِّسالةِ كما في " م "

صورةُ نهايةِ الرِّسالةِ كما في " م "

[المقدِّمةُ]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ وسلامٌ على عبادِهِ الَّذينَ اصطفى ، وبعدِ[١] :

فقد سألني بعضُ أجلَّةِ الإخوانِ وسادةِ الخلاَّنِ ـ حرسهُ اللهُ تعالى عن طوارقِ الحدثَانِ ـ أن **أحرِّرَ لهُ أدلَّةَ فروعِ الإسلامِ وما اتَّفقَ الإماميَّةُ عليهِ**[٢] **وما اختلفت فيهِ**[٣] في هذِهِ الأعصارِ والأيَّامِ ؛ فقبلتُ المسؤولُ ، وبحولِ اللهِ وقوَّتِهِ أقولُ :

[الدَّليلُ الأوَّلُ : كتابُ اللَّهِ]

إنَّ أوَّلَ الأدلَّةِ وأشرفَها كتابُ اللهِ المنزلِ .

وهوَ يشتملُ باعتبارِ الدَّلالةِ على **النَّصِّ** : وهوَ مكشوفُ الدَّلالةِ ؛ بحيثُ لا يحتملُ خلافَ ما يفهمُ منهُ عقلاً ، **والصَّريحُ** : وهوَ مكشوفُ الدَّلالةِ ؛ بحيثُ لا يحتملُ الخلافَ عادةً ، **والظَّاهرُ** ؛ وهوَ يحتملُ الخلافَ الأضعفَ، **والمجملُ** : وهوَ يحتملُ الخلافَ المصادمَ المساوي ، **والمأوَّلُ** : وهوَ يحتملُ

(١) كذا في (ت) ، وفي (م) : ((أَمَّا بعدُ)) .

(٢) كذا في (ت) ، وفي (م) : ((فيهِ)) .

(٣) ((فيهِ)) وردت في (ت) دونَ (م) .

الخلافَ الأقوى .

والقرآنُ باعتبارِ **النَّصِّ والصَّريحِ** معَ عدمِ النَّسخِ **محكمٌ** بلا خلافٍ ، وباعتبارِ **المُجملِ والمأوَّلِ متشابهٌ** كذلكَ . أمَّا باعتبارِ **الظَّاهرِ** من حيثُ هوَ ظاهرٌ ؛ فهوَ من **المتشابَهِ عندَ أهلِ العلمِ** ، ومنَ **المُحكَمِ عندَ أهلِ الظَّنِّ** .

والعملُ بهِ بشرطِ شيءٍ بلا خلافٍ أيضاً ، وإنَّما الخلافُ في الشَّرطِ ؛ فهوَ عندَ أهلِ العلمِ حصولُ العلمِ بمرادِ اللهِ ؛ وهوَ موقوفٌ في غيرِ النَّصِّ والصَّريحِ على البيانِ الواصلِ في الحديثِ المعتبرِ عن أصحاب العصمة عليهم السلام ، وعندَ أهلِ الظَّنِّ حصولُ المظنَّةِ باعتبارِ انضمامِ نظرِ الفقيهِ الاجتهاديِّ الحيِّ .

والقولُ بعدمِ حجيَّتِهِ ـ اعترافاً من بعضِ المحدِّثينَ ونسبةً من بعضِ الاجتهاديِّينَ ـ ناشئٌ عن عدم الغورِ في أوَّلِ المسألةِ أو المسامحةِ في التَّعبيرِ .

ويعتبرُ في فهمِهِ معرفةُ مفرداتِ الألفاظِ القرآنيَّةِ وكيفيَّةِ إفاداتِ جملِهَا بطرقٍ شائعةٍ محصورةٍ .

[الدَّليلُ الثَّاني : السُّنَّةُ المعصوميَّةُ]

وثانيهَا : السُّنَّـةُ المعصوميَّـةُ قـولاً وفعلاً ـ ولو بالحكايةِ ـ . ويجري في حملِهَا ـ باعتبارِ الدَّلالةِ ـ ما جرى في الكتابِ من حيثُ الإحكامِ والتَّشابهِ .

وثبوتُهَا عندَ أهلِ العـلمِ بتواترٍ لفظاً أو معـنى ، والقرائنُ لفظيَّةٌ أو معـنويَّةٌ أو داخليَّةٌ أو خارجيَّةٌ . وما لا يفيدُ منهَا العلمَ فهوَ خبرٌ واحدٌ لا يوجبُ عملاً ، ويستعملُ في مقامِ التَّأييدِ والتَّوكيدِ .

وعندَ أهلِ الظَّنِّ باعتبارِ ثقـةِ الرِّواياتِ معَ العدالـةِ أو الأعـمِّ عـلى خـلافٍ بينَهم ، وينجبرُ ـ عندَهم ـ الضَّعيفُ بالشُّهرةِ ، أو موافقةِ [1] الأصلِ وعمل[2] الأصحابِ . والمناطُ عندهم حصولُ المظنَّةِ منهَا .

وأمَّا عندَ التَّعارضِ فيحملُ المتشابهُ على المحكمِ ، والعامُّ على المخصِّص ، والمطلقُ على المقيِّدِ ، والمجمَلُ على المبيِّنِ ، والظَّاهرُ على النَّصِ والصَّريحِ ، وتركُ الشَّاذِّ النَّادرِ معَ عدمِ إمكانِ الجمعِ بينَهُ وبينَ المجمعِ عليهِ روايةً وعملاً ، كما يتركُ موافقُ العامَّةِ مع امتناعِ الجمعِ بينَهُ وبينَ ما خالفهم . وهذهِ التَّراجيحُ ممَّا لا خلافَ فيهِ .

وأمَّا ترجيحِ موافقِ الأصلِ على مخالفِهِ ، وكذا ترجيحُ عالي الأسنادِ وأكثرِهَا رواةً على غيرِهِ ؛ فممَّا يختصُّ بهِ أهلُ الظَّنِّ .

---

(١) كذا في (ت) ، وفي (م) : ((وبموافقةِ)) .

(٢) كذا في (ت) ، وفي (م) : ((وبعمل)) .

[الدَّليلُ الثَّالثُ : الإجماعُ]

وثالثُهَا : الإجماعُ ؛ وهوَ الكاشفُ عن قولِ المعصومِ أو رأيهِ ؛وهوَ إن كانَ على مستندٍ عقليٍّ أو شرعيٍّ ؛ فلا نزاعَ في حجيَّتِهِ ، وإن لَـمْ يكنْ على مستندٍ عقليٍّ أو نقليٍّ من كتابٍ أو سنَّةٍ ؛ بل ينتهي إلى الحدسِ أو لـمْ يعلمْ مستندُهُ ؛ فأهلِ العلمِ قاطبة على إنكارِهِ ، وأهلُ الظَّنِّ في حجيَّتِهِ مختلفونَ ، والمشهورُ بينهم الأرجحيَّةُ بعدَ القولِ بإمكانِ تحقُّقِهِ .

ولقائلٍ يقولُ : لا رابطةَ بينَ حدسِ المجتهدِينَ وبينَ رأي المعصومِ عليه السلام وضعاً ولا طبعاً ولا عقلاً ولا تجربةً ولا عادةً ولا عُرفاً ؛ فيسقطُ الإجماعُ ـ بلا مستندٍ عقليٍّ أو نقليٍّ ـ عن الاعتبارِ لا محالةَ .

[الدَّليلُ الرَّابعُ : العقلُ]

رابعُهَا : دليلُ العقلِ :

ولا نزاعَ فيما يقطعُ بهِ العقلُ ؛ ولكن لا تحقُّقَ لهُ في الشَّرعيَّاتِ إلَّا نادراً . وما لا يفيدُ منهُ القطع فليسَ بدليلٍ عقليٍّ ؛ بل هوَ أمارةٌ وهميَّةٌ يُطلقُ عليها اسمُ " **الدَّليلِ العقليِّ** " تجوُّزاً ومجاراةً معَ القومِ . وهوَ ملغيٌّ عندَ أهلِ العلمِ ؛ إذ لا دليلَ على حجيَّتِهِ ، ومحضُ تسميتِهِ بدلالةِ العقلِ لا يصيرُ سبباً لكونِهِ دليلاً عقليًّا ؛ فلا ينطبقُ ما استدلُّوا بهِ منَ الكتابِ والسَّنَّةِ على حجيَّتِهِ على مدَّعاهم .

والأماراتُ الظَّنيَّةُ الوهميَّةُ المسمَّاةُ بـ (**دليلِ العقلِ**) عندَ أهلِ الظَّنِ كثيرةٌ مختلفةُ الأقسامِ ، ولهُم اختلافٌ عظيمٌ ، وتهافت شتَّى في اعتبار بعضٍ منها وإلغاءِ بعضٍ آخرَ .

فالبراءةُ معَ كونهَا رافعةً للحكمِ الشَّرعيِّ لا عبرةَ بها معَ ورودِ كتابٍ أو سنَّةٍ ، وأمَّا معَ عدمِ وصولِ البيانِ فهيَ داخلةٌ في دلالةِ العقلِ القاطعِ وليستْ منَ الأماراتِ في شيءٍ .

والاستصحابُ في مواضعَ خاصَّة اعتبرهُ الشَّارعُ ؛ وهوَ فيهَا حجَّةٌ ، وهوَ من السُّنَّةِ ولا دليلَ على اعتبارِ حجيَّتِهِ عموماً ، وأضعفُهَا استصحابُ الحالِ .

والأقيسةُ بأنواعِهَا ممنوعةٌ في الكتابِ والسُّنَّةِ المتواترةِ معنىً ، بل بضرورةِ القدماءِ من الإماميَّةِ ، وما كانَ داخلاً في مدلولِ الخطابِ فليسَ من القياسِ في شيءٍ .

والحاصلُ أنَّ مدارَ الاختلافِ على اعتبارِ المناطِ من علمٍ أو ظنٍّ .

[أقسامُ أهلِ العلمِ]

وأهلُ العلم ينقسمُ إلى : أصولي كالمفيـدِ والمرتضى وسلارَ وابنِ البرَّاجِ وأضرابِهم ـ رحمـهمُ الله تعالى ـ ، **ومحـدِّثٍ** كالكلينيِّ والقُمِّيِّ ونظائرِهما ـ رَحِمَهُمُ الله ، بل لا يوجدُ في قدماءِ الإماميَّةِ وغيرِهم ، وإنَّما الاختلافُ بينهم في وجهِ الامتناعِ مِـنَ التَّعبُّـدِ بالظَّـنِّ هل هو عقليٌّ أم شرعيٌّ ؟ ، وإلى كلٍّ ذهبَ طائفةٍ منهم .

[أقسامُ أهلِ الظَّنِّ]

وأهلُ الظَّنِّ أيضاً ينقسمُ إلى : أصوليٍّ ؛ وهم جمهورُ فقهاءِ العامَّـةِ وأئمَّةُ المذاهبِ الأربعةِ وأكثرُ فقهاءِ المتأخِّرينَ منَ الخاصَّةِ ؛ مستندينَ في حجيَّتِهِ إلى الإجماعِ الحدسيِّ وبعضِ ما زعموهُ دليلاً عقليّاً ، **وأخباريٍّ** وهم محدِّثو العامَّةِ وبعضُ متأخِّريِّ الخاصَّةِ جهلاً منهم بدليلٍ يفيدُ العلمَ من الكتابِ والسُّنَّـةِ .

والمسألةُ مستقصاةٌ في كتابِ **مصادرِ الأنوارِ** ، ورسالةُ **فتحِ البابِ** ، ورسالةِ **البرهانِ** ، واللهُ المستعانُ .

[خاتمةٌ]

ولنختمِ الرِّسالةِ بكلامِ المجلسيِّ المتقدِّم العلامة في شرحِ الفقيهِ[١] **قالَ** رحمه الله :

« والمرادُ بـ " **التَّفقُّـهِ** " : الاجتهادُ في طـلبِ الع[٢]ـلمِ مِنَ الأئمَّـةِ المَعصومِينَ ـ صَلواتُ الله عليهِم ـ في أزمنتِهِم ، أو من آثارِهِم كما في هذا الزَّمانِ ، ومَن مُحكَماتِ القرآنِ بتأييدِ الأخبارِ إلاَّ أن يكونَ [٣] دلالتُـهُ صريحـةً لا يحتـاجُ [٤] إلى الخبرِ ؛ وذلكَ نادرٌ . أمَّا الإجْماعُ الَّذي عُلِمَ دخولُ المعصومُ فيهِ ؛ فذلكَ مُمتنعٌ عادةً في هذا الزَّمان . وأمَّا دلالةُ العقلِ فما كانت قطعيَّةً فهيَ حُجَّةٌ لكنَّها كالإجْماعِ في ندرةِ حصولِهَا ؛ بل لَمْ نطَّلع عليهَا إلى الآنَ . وأمَّا البراءةُ الأصليَّةُ والاستصحابُ وأمثالُهُما ؛ فلم يدلَّ دليلٌ عليهِ عندَنَا على حُجِّيَّتِهما إلاَّ في مواردَ خاصَّةٍ وَرَدَ الأخبارُ فيهَا ؛ مِثلُ اليقينِ في الطَّهارةِ والشَّكِّ في الحدثِ أو العكس[٥] . فظَهَرَ أنَّ التَّفقُّهَ في هذا اليومِ منحصُر في معرفةِ الأخبارِ والجَمْعِ بينَهَا مهمَا أمكنَ ؛ بحيثُ يحصلُ العلمُ بمرادِهِم عليهم السلام » انتهى كلامُهُ .

والحمدُ للهِ أوَّلاً وآخراً ، وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ وآلِهِ الطَّاهرينَ .

---

(١) روضة المُتَّقِيَن في شرحِ مَن لا يحضُرهُ الفقيهُ : ج١٢ : ص١٥٩ .

(٢)

(٣) كذا في (ت) وروضةِ المتَّقينَ : ((تكونُ)) .

(٤) في روضةِ المتَّقينَ : ((لا تحتاجُ)) .

(٥) في روضةِ المتَّقيَن : ((أو بالعكسِ)) .

[تاريخُ فراغِ المؤلِّفِ]

وكَتَبَ محرِّرُهُ الجاني **أبو أحمدَ محمَّدُ بنُ عبدِ النَّبيِّ النَّيسابوريُّ** في آخرِ اليومِ الرَّابعِ من الشَّهرِ الثَّانِي عشرَ من السَّنةِ التَّاسعةِ من العشرِ الثَّانِي من المئةِ الثَّالثةِ من الألفِ الثَّاني من سنيِّ هجرةِ النَّبيِّ المُختارِ ـ صلى الله عليه وآله الأطهارِ ـ بمشهدِ الطُّفوفِ بأرضِ كربلاءَ .

****

[تاريخُ فراغِ التَّحقيقِ]

وقد وقعَ البدءُ بصفِّهَا صبيحةِ يومِ الأربعاء حادي عشر من ذي القعدةِ سنة ألفٍ وأربعِ مئةٍ وتسعٍ وثلاثينَ (١١/ ١١/ ١٤٣٩) من الهجرة النَّبويَّةِ يوم مولدِ ثامن الإئمةِ عليٍّ بن موسى الرِّضا عليه السلام مبدءِ خروجِنَا من كربلاء في طريقِنَا إلى إلى سامراءَ لزيارةِ الإمامينِ العسكريَّينِ عليهما السلام ، وصارَ الفراغُ منها بحمدِ الله صفًّا وضبطاً وتنسيقاً بعدَ عودتنا من سامراء وحطِّ رحالِنَا في الكاظميَّة لزيارةِ الكاظمينِ عليهما السلام عصر نفسِ اليوم بيـدِ **أبي الحسـنِ علـيِّ بنِ جعفرِ بنِ مكِّيٍ آل جسَّاسٍ** .

المحتويات

****